سلسلة دليل صنع القرار

رقم (٤)



تحليل مخاطر الاستثمار

دراسة سياسية اقتصادية لمناخ الأعمال الدولى

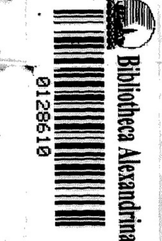
إعـــــداد

دكتور / السيد عليوه .

القـــاهـرة ١٩٩٨

مركز القرار للاستشارات

(ش . م . م)



سلسلة دليل صنع القرار

رقم (٤)



تحليل مخاطر الاستثمار

دراسة سياسية اقتصادية لمناخ الأعمال الدولى

إعـــداد

دكتور / السيد عليوه

القاهرة ١٩٩٨

مركز القرار للاستشارات

(ش . م . م)

رقم الإيداع ٣٤٩٤ لسنة ١٩٩٨

لاتقل ولكن افعل

لا تقل لا أعلم	بل تعلم !
لا تقل لا أعرف	بل جرب !
لا تقل لا أستطيع	بل حاول !

مركز القرار للاستشارات

(شركة مساهمة مصرية)

أول بيت خبرة عربى فى التسويق السياسى والاجتماعى والإدارى

عمارة ٢٥ شارع خضر التونى - ناصية يوسف عباس - مدينة نصر
عنوان المراسلات : ص.ب ٨١٣٧ مساكن مدينة نصر - القاهرة
تليفون : ٢٦٣٧٥٨٧ - ٢٦٣٩٦٥٣ ٢٦٣٩٦٥٣ فاكس : ٢٦٣٩٦٥٣

بسم الله الرحمن الرحيم

فهرس

سلسلة دليل صنع القرار

كتيبات تعليمية تدريبية صدر منها :

١ دليل المدير العربى إلى صنع القرار .

٢ إدارة الأزمات والكوارث .

٣ إدارة المشروعات الصغيرة .

٤ تحليل مخاطر الاستثمار .

٥ كيفية التعامل فى البورصة .

مُقدّمة

دأب الفكر الإقتصادى الغربى على التحذير من المخاطر السياسية على الإستثمارات فى الأقطار النامية والتى تتمثل فى عدم الإستقرار والإنقلابات العسكرية والمصادرة والتأميم لأسباب سياسية والصراعات القومية والحروب الإقليمية والنزاعات العرقية والتعقيدات البيروقراطية والصعوبات التشريعية وتقلب مناخ الإستثمار وجمود الهياكل الإجتماعية وتخلف قيم الثقافة العامة . وقد يكون هذا صحيح إلى حد كبير وخاصة فى أقطار الجنوب الفقير التى مزقتها النزاعات ودمرتها السياسات البيئية الغاشمة . لكن سحابات الصيف هذه سرعان ما تتبدد عندما تحلق إقتصاديات الأقطار الناهضة فى السماء مثلما حدث مع النمور الآسيوية والأقطار الشرقية التى برهنت على إمكانية الإنطلاق . رغم الهزة القاسية التى تعرضت لها أسواق المال هناك فى أواخر ١٩٩٧ .

تبقى فى الأفق الغربى غمامات شتوية داكنة قادمة تحمل ضيق المسافة مخاطر سياسية بالغة على الإستثمارات وعلى حركة الإئتمان الدولى وذلك بفعل المتغيرات العالمية العاصفة التى طرأت على الساحة بالإضافة إلى الخبرة التاريخية القريبة والبعيدة فى التعامل مع

الدول الصناعية ونستطيع القول أن هناك ثلاثة عوامل كبرى وراء هذا الإنقلاب المحتمل فى مضاعفة الأخطار السياسية المتوقعة داخل الديمقراطيات الغربية ولعل من أهم هذه العوامل ظاهرة العولمة وثورة المعلومات وحرب الثقافات التى يبشر بها بعض المفكرين .

ويهدف هذا البحث إلى وضع دليل بالمخاطر السياسية والإقتصادية والثقافية لمناخ الأعمال الدولى وذلك بعيداً عن المخاطر التجارية التقليدية المعتادة وتقييم تلك المخاطر ووضعها فى حجمها الطبيعى بدون تهوين أو تهويل بما يخدم المستثمرين ورجال الأعمال فى تقييم بيئة الإستثمار وإتخاذ القرارات الإستثمارية الصائبة .

ونحسب أن بحث البنود الواردة فى هذا الكتيب كافية إذا أضيف إليها بعض المعلومات التفصيلية عن سمات الدولة المراد الاستثمار فيها لتقدير الموقف سواء فى الأقطار الأفريقية أو الاقتصاديات الآسيوية أو الأوربية أو القطاعات الصناعية المختلفة .

المبحث الأول : مفهوم مخاطر الاستثمار

ينطوى أى إستثمار للأموال على نوع من المخاطرة ، فالعلاقة بين المخاطرة والنجاح علاقة تفاعلية بمعنى أنه كلما زادت درجة المخاطرة زاد العائد والعكس صحيح . وسوف نتناول فى هذا المبحث تعريف المخاطر والإستقرار الداخلى والخارجى والمناخ السياسى والإقتصادى بوصفها البيئة المحلية التى تتم فيها عملية الإستثمار .

١/١ تعريف المخاطر

مخاطر الإستثمار هى العواقب السيئة التي يمكن أن يتعرض لها رأس المال بداية من عدم تحقيق ربحية وإنتهاء بفقدانه كلية. وتتعدد أنواع مخاطر الإستثمار إلا أنها قد لا تخرج عن الأنواع التالية .

أ – مخاطر رأس المال

هذا النوع من المخاطر يرتبط بخطر فقدان رأس المال المستثمر، وهو الخطر الأكثر شيوعاً ، ويعتبر السبب الرئيسى وراء إحجام الكثير من الناس عن إستثمار أموالهم ورغم ذلك فإن الملايين يقبلون على الإستثمار .

ب – مخاطر السوق

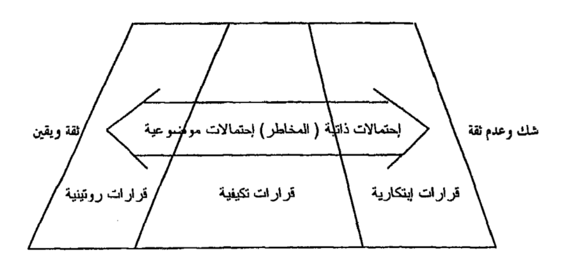
تشمل هذه المخاطر الخوف من عواقب تقلبات السوق وفقدان رأس المال تبعاً لهذه التقلبات ومن أمثلة هذه التقلبات ، تدهور أسعار

الأسهم والسندات مثلما حدث فى أسواق جنوب شرق آسيا عام ١٩٩٧ .

ج - مخاطر التضخم

التضخم هو إرتفاع عام فى مستوى أسعار السلع والخدمات مما يقلل من العائد الحقيقى للأموال بمرور الوقت مما يستدعى إستثمار الأموال فى مجال يحقق عائداً أعلى من نسبة التضخم وهو ما يحمل نوع من المخاطرة .

الحالة الطبيعية ودرجات القرارات



٢/١ الإستقرار السياسى :

يقصد بالإستقرار السياسى غياب أو إنعدام التغير الجذرى أو الأساسى فى النظام السياسى أو حدوث التغير فى حدود معينة ومقبولة ، وبالعكس يشير عدم الإستقرار السياسى إلى وقوع تغيرات جذرية أو جوهرية فى النظام السياسى أو التغير غير المنظم الذى يتجاوز الحدود المقبولة والموضوعة له . ويتم التميز عادة بين الإستقرار الحكومى / عدم الإستقرار الحكومى ، والإستقرار / عدم الإستقرار السلوكى .

أ - الإستقرار / عدم الإستقرار الحكومى

الإستقرار الحكومى معناه أن تتمتع المؤسسات السياسية بقدر يعتد به من الإستمرارية فلاتكون الوزارة عرضة للتغيرات المتتابعة فى زمن قصير ولا يكون البرلمان عرضة للحل قبل إكتمال مدته الدستورية ، أما عدم الإستقرار الحكومى فيشير إلى كثرة التعديلات الوزارية فى مدى زمنى قصير بحيث يكون متوسط عمر الوزارة متدنياً وإلى تعطيل البرلمان وحله قبل إستيفاء مدته الدستورية .

ب - الإستقرار / عدم الإستقرار السلوكى

يقصد بالإستقرار السلوكى غياب أعمال العنف الجماهيرى والطائفى والنخبوى .

١ - العنف الجماهيرى هو عنف موجه من أفراد الشعب ضد الحكومة فى شكل مظاهرات أو إضرابات أو أحداث شغب أو تمرد أو إغتيالات أو ثورة بغرض تغيير النخبة الحاكمة أو سياساتها والشكل الدستورى القائم .

٢ – العنف الطائفى هو عنف يقع من جانب المجموعات العرقيـــة أو اللغوية أو الدينية ضد بعضها البعض أو ضد الدول . فــــالحرب الأهلية التى تسعى من خلالها جماعات عرقية ما إلى الإنفصــــال عن الدولة تعد أحد أشكال العنف الطائفى .

٣ – فى حين ينصرف العنف النخبوى إلى الأعمال القسرية العنيفــــة التى تباشرها النخبة الحاكمة ضــــد الجمــاهير عمومــاً وضــد المعارضين خصوصاً بالإضافة إلـــى العنــف الــذى يســتخدمه المتطلعون إلى القيادة بهدف تغيير الحكومة والإســـتحواذ علـــى السلطة ومثال ذلك الإنقلابات . العسكرية ومؤامرات القصور .

ويختلف العنف النخبوى عن العنف الجماهيرى من حيث أن الأول تنخـــرط فيه مجموعة صغيرة يغلب ان يكون أفرادها مـــن العسكريين فى حين ينخرط فى العنف الجماهيرى قطاع كبير من السكان متنوعى المشارب والمصالح، كذلـــك يختلــف العنــف الجماهيرى عن العنف الطائفى من حيث أن هذا الأخير وبخلاف الأول تمارسه جماعة بعينها عرقية أو إقليمية أو لغوية .

يتأثر الإستقرار السياسى بمجموعة من العوامل أهمها :

(أ) العوامل الإجتماعية – الإقتصادية :

يغدو الإستقرار السياسى أكثر إحتمالاً فى الدول الغنية المتقدمـــة حيث النمو الإقتصادى يقترن بالتصنيع وإرتفاع نسبة التحضر وتطور التعليم والمواصلات وهو ما يمهد للديمقراطية ويدعمها .

(ب) العوامل السياسية :

يرتبط الإستقرار السياسى بوجود المؤسسات التى تستجيب لمطالب الجماهير وتصرفها عن الإنزلاق إلى العنف .

(جـ) العوامل الثقافية :

يرتبط الإستقرار بتماثل ممارسات السلطة سواء كانت ديمقراطية أو ديكتاتورية مع توقعات الأفراد بخصوصها وتغذيها مختلف مؤسسات التنشئة من منزل ومدرسة وجماعة أقران .

كذلك يرتبط الإستقرار السياسى بعدم تسييس الإختلافات الثقافية فى الدوله إذ أن تسييس تلك الإختلافات وتقاطع خطوطها مع خطوط التمايز الطبقى أو التركز الجغرافى يؤدى إلى تنشيط وعى الجماعات بذواتها وإنكفائها على نفسها وتعطى أولوية لإنتماءاتها العرقية أو الدينية أو اللغوية بدلاً من المجتمع الأكبر وقد تلجأ فى دفاعها المشروع عن مصالحها إلى ما يهدد الإستقرار السياسى .

٣/١ الإستقرار الإقليمى والدولى :

يشير الإستقرار الإقليمى والدولى إلى غياب الحروب واسعة النطاق مع دول الجوار فى منطقة جغرافية معينة وعدم تطور أى نزاع مع القوى الإقليمية والدولية إلى حرب مسلحة وإستمرار نمط معين لعلاقات السيطرة والخضوع بين الدول عبر الزمن فى حين يشير عدم الإستقرار الإقليمى والدولى إلى نشوب نزاعات شديدة ينتج عنها نشوب حروب على نطاق واسع أو إلى التغير المتتابع فى أنماط العلاقات بين الدول وأعضاء المجتمع الدولى .

يتوقف مدى الإستقرار الإقليمى والدولى لدولة ما على عدة عوامل أهمها :

(أ) السياسة الخارجية للدولة : أدى تشابك المصالح بين الدول بفعل التقدم فى مجالات النقل والإتصال إلى إلغاء الحدود والمسافات بينها وأصبح لكل دولة مجموعة من العلاقات المختلفة مع العديد من الدول ، وقد تتراوح السياسة الخارجية لدولة ما بين التعاون الكامل وبين الصراع وإستخدام القوة المسلحة أو اللجوء إلى الحرب الباردة ومحاولة فرض النفوذ والسيطرة .

(ب) النظام السياسى للدولة : يضع كل نظام سياسى مجموعة من الأهداف السياسية والإقتصادية التى يسعى إلى تحقيقها فى علاقته مع دول الجوار ومع القوى الإقليمية والدولية ويتوقف إختيار النظام السياسى لأهدافه على طبيعة ذلك النظام وأيديولوجيته والنخبة الحاكمة والقوى المؤثرة فى ذلك النظام ورؤيته لإمكانيات الدولة وإمكانيات دول الجوار والمجتمع الدولى . ومدى الرشادة فى إتخاذ القرارات .

(جـ) قضايا الأمن القومى : تشمل القضايا المثيرة للنزاعات وتؤثر على الإستقرار الإقليمى والدولى وهى نزاعات الحدود والأقليات وتدخل الدول الأجنبية فى الشئون الداخلية للدولة وتحريكها لتلك الأقليات ، والخلافات الثقافية والعرقية والقضايا الإقتصادية التى تؤثر على حياة المواطنين مثل الأمن الغذائى للمجتمع .

(د) قوة الدولة بمفهومها الشامل والتى تتضمن الموارد المتاحة للدولة والتكنولوجيا المتوافرة لديها ودرجة تقدمها الإقتصادى والقوه البشرية من حيث العدد ومستوى التنمية البشرية لديها .

١ /٤ المناخ السياسى :

المناخ السياسى هو البيئة التى يتم فيها صنع وإتخاذ القرار السياسى ويشير تحليل السياسات العامة إلى أن هناك نموذجين على طرفى نقيض يمكن تصور أن عملية صنع القرار السياسى تتم خلال واحد منهما . النموذج الأول هو التوفيق ، والثانى هو السيطرة . ويمكن التمييز بينهما على أساس أربعة محاور هى العلاقة بين النخبة والسمات السائدة للجماعات والأفكار الإجتماعية المسيطرة عن النخبة والجماعات والمشاركة والمثل العليا .

تتمثل عملية التوفيق فى :

(أ) تقاسم القوة بين النخبة المتنافسة .

(ب) وجود الكثير من الإتحادات الطوعية .

(جـ) فرصة المشاركة الجماهيرية الإختيارية الواسعة .

(د) التركيز على التسامح والتوفيق بين الآراء المتنوعة .

أما عملية صنع السياسة عن طريق السيطرة فتتمثل فى :

(أ) سيطرة فرد واحد أونخبة محدودة على الآخرين .

(ب) النزوع نحو تحويل الجماعات إلى مؤسسات .

(جـ) تنظيم وضبط مشاركة المواطنين فى العملية السياسية .

(د) التركيز على قيم كلية لا تقبل التنوع ولا التعدد وتستبعد ما عداها .

تقع الأنماط الفعلية الواقعية لصنع السياسة العامة فى مختلف الدول بين هذين النموذجين مع تنوع فى درجة إقترابها من نموذج وبعدها عن الآخر .

وقد طرح الفكر العلمى سبعة نماذج فى عملية صنع السياسة العامة وهى :

١ - النموذج المؤسسى : يرى هذا النموذج السياسة العامة بمثابة نشاط يجرى داخل الهياكل والمؤسسات الحكومية . وتضفى المؤسسات الحكومية على السياسة العامة ثلاث سمات مميزة وهى الشرعية والعمومية وطابع الإلزام .

٢ - نموذج الجماعة : يعتبر السياسة العامة بمثابة توازن داخل الجماعة التى تعتمل بالتصارع أى كأن السياسة هى صراع بين الجماعات للتأثير على السياسة العامة حيث أن مهمة النظام السياسى هى إدارة صراع الجماعة .

٣ - نموذج النخبة : تعبر السياسة العامة هنا عن تفضيلات وقيم النخبة الحاكمة ، ويعود ذلك إلى أن الشعب أوعامة الناس مستبعدين كما يتم تضليلهم إعلاميا حول السياسة العامة فى حين تشكل النخبة رأى الجماهير حول المسائل العامة أكثر من كون الجماهير تشكل رأى النخبة .

٤ - نموذج الرشد : تعتبر السياسة العامة بمثابة سياسة رشيدة مصممة بهدف الكفاية فى تعظيم صافى الإشباع للقيم الإجتماعية والسياسية والإقتصادية ، وهذا النموذج يفترض أنه يمكن المفاضلة بين القيم الإجتماعية ووزنها .

٥ – النموذج التدريجى : وهو يرى السياسة العامة على أنها إستمرار للأنشطة الحكومية السابقة مع بعض التعديلات الجزئية التدريجية ويرجع ذلك إلى أن قيود الوقت وجمع المعلومات والتكاليف تمنع صانعى السياسة من التيقن من المجال الواسع لبدائل السياسات المطروحة ونتائجها .

٦ – نموذج المباراة : يعتبر السياسة العامة بمثابة إختيار رشيد فى حالات المنافسة فليس هناك إختيار بشكل مطلق وإنما الإختيار الأفضل يتوقف على ما يفعله الآخرون .

٧ – نموذج النظم : يعتمد هذا النموذج على تحليل النظم وإعتبار السياسة العامة بمثابة مخرج للنظام السياسى ويعمل النظام السياسى على أساس انه يستمد مدخلاته من البيئة المحيطة التى يقوم فيها بتصريف مخرجاته التى تتمثل فى مجموعة القرارات والأفعال التى تشكل السياسة العامة .

٥/١ المناخ الإقتصادى :

المناخ الإقتصادى يشمل الظروف الإقتصادية التى تكون البيئة المحيطة بالإستثمار والأعمال وتتضمن الآتى :

١ – الموارد الطبيعية المتاحة .

٢ – الموارد البشرية .

٣ – درجة النمو الإقتصادى .

٤ – متطلبات الإنتاج المحلى .

٥ – نظام التخطيط الحكومى

٦ – الأهداف التنموية للدولة .

٧ – السياسات التنموية للدولة .

٨ – التعريفات والرسوم .

٩ – الحصة الإستيرادية .

١٠ – قيود التصدير .

١١ – حدود التوسع .

١٢ – القيود على الأسعار .

١٣ – القيود التنموية .

١٤ – القيود بالنسبة للإدارة القومية .

١٥ – حدود الملكية الأجنبية .

١٦ – متطلبات الموارد المحلية .

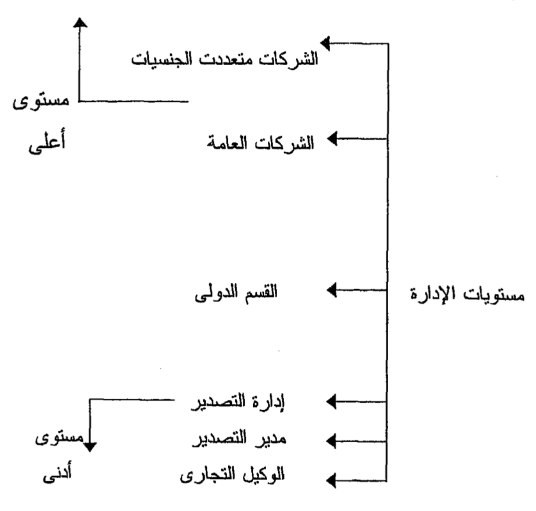
١٧ – التأميم والمصادرة .

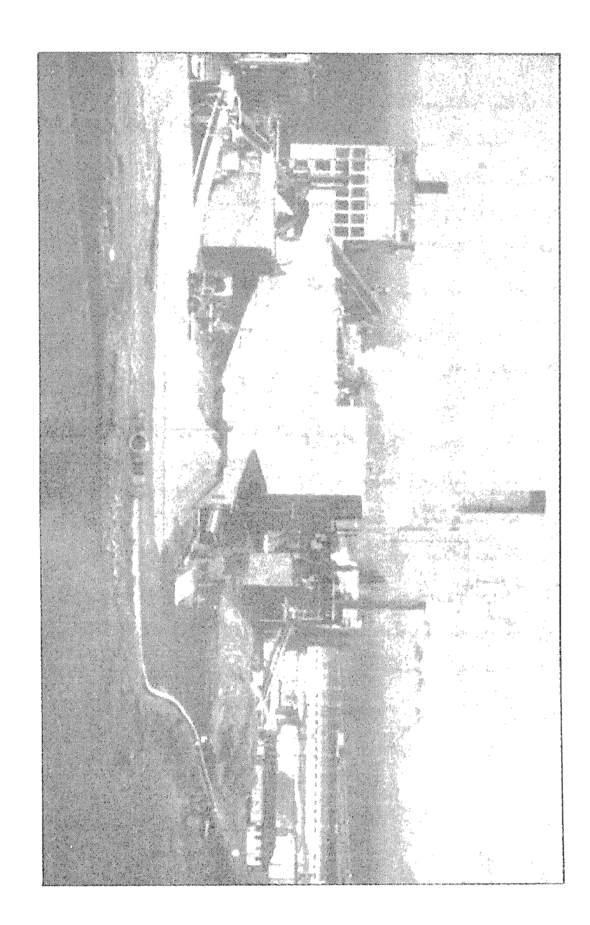
١٨ – القيود على نقل رأس المال .

١٩ – القيود على تحويل عوائد الأسهم .

٢٠ – إلغاء حقوق الملكية .

الإدارة من أجل الإنطلاق للعالمية :





المبحث الثانى : متغيرات البيئة الدولية والإقليمية

نجد أنفسنا ونحن على أعتاب القرن الحادى والعشرين فى مواجهة بيئة سياسية وإقتصادية عالمية تختلف فى بعض الخصائص الأساسية عن تلك التى عرفناها منذ الحرب العالمية الثانية ولم يحدث ذلك بين يوم وليلة بل عبر سنوات من تراكم المتغيرات .

وفيما يلى نتناول أهم هذه المتغيرات

٢ / ٦ الثورة العلمية والتكنولوجية

شهد النصف الثانى من القرن العشرين تقدماً تكنولوجياً باهراً يتضاءل أمامه ما تم من تقدم منذ الثورة الصناعية الأولى فى الربع الأخير من القرن الثامن عشر ويتجلى ذلك فى ثورة تكنولوجيا الذرة والفضاء والهندسة الوراثية وثورة الإتصالات والمواصلات .وأدى كل ذلك إلى زيادة قدرة الإنسان فى السيطرة على بيئته ؛ وإلى إحداث تغيرات جذرية فى نواحى الحياة خاصة السياسية والإقتصادية .

لقد ظهرت أنماط جديدة من تقسيم العمل وتقلصت الصورة التقليدية لتقسيم العمل المتمثلة فى تمتع الدول النامية بمزايا نسبية فى المواد الأولية وتمتع الدول الصناعية بمزايا نسبية فى المواد المصنعة وليس معنى ذلك أنه قد حدث تحول عكسى ولكن ما حدث بالفعل هو ظهور إمكانيات جديدة من التخصص نتيجة للثورة التكنولوجية .

ويمكن تلخيص أهم أثار الثورة التكنولوجية في المجال الإقتصادى فيما يلى :

١ - إنخفاض الأهمية النسبية للموارد الطبيعية والمواد الخام بالإضافة إلى إرتفاع القيمة المضافة للعمل البحثى والتصميم وهو ما يطلق عليه ثورة المواد المصنعة .

٢ - حدوث تحولات هامة فى طبيعة كثافة السلعة لعوامل الإنتاج أو فى هيكل الأسعار لعناصر الإنتاج مما يؤدى إلى تغيير فى المزايا النسبية التى تتمتع بها الدولة .

٣ - تعدد الأنواع من السلعة الواحدة مما أدى إلى ظهور تقسيم العمل بين الدول المختلفة فى نفس السلعة حيث أصبح كل نوع من السلعة الواحدة يحتاج إلى ظروف إنتاجية مختلفة عن النوع الآخر .

٤ - تجزئة إنتاج السلعة الواحدة بين عدد كبير من الدول وهو ما يعرف بتقسيم العمل داخل السلعة الواحدة .

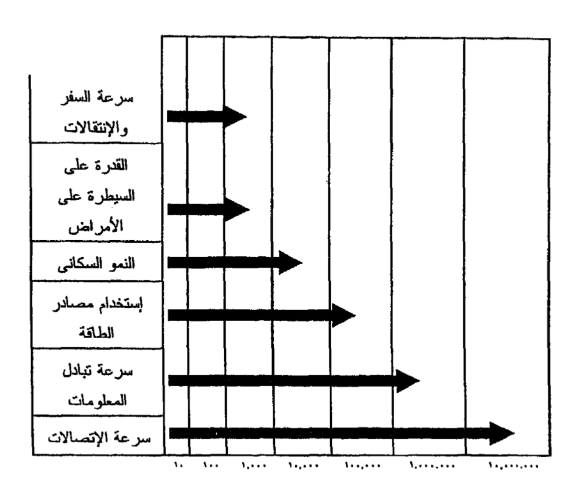
٥ - ظهور سلع جديدة مرتبطة بالتطور التكنولوجى .

٦ - تطوير التصنيع وهو يعنى إمكانية تطوير تكنولوجيا التصنيع بإستخدام الكمبيوتر سواء فىالتخطيط أو الإنتاج أو التصميم بالإضافة إلى إمكانية توحد بعض الشركات معاً لتصنيع سلعة معينة .

٧ – ظهور التجارة الإلكترونية : ويتضمن هذه النوع من التجارة أى نوع من أشكال التعاملات التجارية التى تتم إلكترونيـــاً عــبر شبكة المعلومات الدوليـــة (الإنــترنت) . ويمكــن للتجــارة الإلكترونية أن تقوم بعدة وظائف فى عمليات التبادل التجــارى تتمثل فـــى الإعــــلان والتســويق والمفاوضـــات وتســوية المدفوعات والحسابات ، ومنح الإمتيازات والتراخيص وإعطاء أوامر البيع والشراء .

٨ – النقود الإلكترونية تتجه العديد من الدول إلى التوسع فى إستخدام النقود الإلكترونية وتسوية الحسابات فيما بين العملاء والبنــوك إلكترونياً من خلال شبكة المعلومات الدولية وهو مـــا يعنـــى سهولة التبادل دون الحاجة إلى الإحتفاظ بالنقود وكذلك تغـــير كمية النقود المتداولة خارج الجهاز المصرفى وهو مـــا يؤثـــر على كمية النقود .

معدلات التغيير خلال المائة عام السابقة



٢ / ٧ العولمة

نظراً لإزدياد أهمية الإعتماد المتبادل فى نطاق العلاقات الدولية فقـــد تغيرت طبيعة العلاقات بين الدول . وشمل ذلك تقلص مفهوم ســـيادة الدولة القومية وتداخل عمليتى التكتل والتفكك وإنتهاء عهد الإحتكـــام إلى مرجعية فكرية واحدة ، وزيادة التفاعلات المتبادلة بيـــن الـــدول

والمؤسسات الإقتصادية والسياسية الدولية والإقليمية وقد حاولت القوى الإقتصادية الكبرى وضع إطار نظامى تنتظم من خلاله تفاعلات الإعتماد المتبادل ، وتمثل ذلك فى إقامة منظمة التجارة العالمية بهدف تحرير التجارة العالمية فى السلع والخدمات وفتح الأسواق الوطنية أمام حركة التجارة العالمية والدعوة إلى تبنى أساليب النظام الرأسمالى فى إدارة الشئون الإقتصادية فى كافة الدول ، وزيادة الدور الذى تقوم به الشركات المتعددة الجنسية والمنظمات الإقتصادية والمالية الدولية كالبنك الدولى وصندوق النقد الدولى فى إقتصاديات دول العالم .

يرجع هذا التحول نحو العولمة إلى التطور العلمي والتكنولوجى الذى شهده العالم فى السنوات الأخيرة . فما يحدث فى أى مكان فى العالم لابد وأن يكون له تأثيره فى بقية المناطق الأخرى . وإن تفاوتت درجة التأثير ، ولا يقتصر هذا التأثير على مستوى الدول والكيانات النظامية بل يصل مباشرة إلى الإنسان فى كل مكان على سطح المعمورة . وعليه فإن أى قرار يتخذه صانع القرار فى دولة ما لا يؤثر فقط على الدول الأخرى وإنما يصل مدى تأثيره فى الشعوب والمواطنين فى هذه الدول وقد يمس حياتهم اليومية والمعيشية .

لم تعد القوة العسكرية هى العنصر الأساسى فى عناصر قوة الدول بل تراجعت أهميتها النسبية وأصبحت العناصر الأساسية لقوة الدولة هى :

١ - العلم والتكنولوجيا .

٢ - الطاقة الإنتاجية والقدرة الإقتصادية .

٣ – القدرات الإدارية .

٤ – التنظيم الإجتماعى .

٥ – التعليم .

٦ – الإعلام .

إننا نعيش الآن فى مرحلة تجاوز الدولة القومية بالمفهوم التقليدى ، فلم تعد الدولة القومية تستطيع أن تمارس سيادتها المطلقة داخلياً وخارجياً نتيجة لتدويل الإقتصاد ورأس المال والإعلام وإزدياد دور المؤسسات الدولية التى أصبحت تؤثر بوضوح فى سياسات الدول المختلفة والإتجاه المتنامى نحو خصخصة قطاعات الإنتاج والخدمات .

ويرى بعض شراح العولمة أنها تشمل أربع عمليات أساسية وهى:

١ – حصر المنافسة بين القوى العظمى .

٢ – الإبتكار التكنولوجى .

٣ – إنتشار عالمية الإنتاج والتبادل .

٤ – التحديث .

٨/٢ المعلوماتية

إن الثورة التكنولوجية الثالثة هى ثورة تعتمد على المعرفة العلمية المتقدمة (المعلوماتية) والإستخدام الأمثل للمعلومات المتدفقة بوتيرة سريعة ، ويقدر خبراء الدراسات المستقبلية أن حجم المعرفة العلمية سيتضاعف كل سبع سنوات ويحتاج هذا الكم الضخم من المعرفة

إلى تنظيم سريع ومستمر لمن يريد أن يستخدمه وهذا التنظيم السريع لتدفق المعلومات والتعرف على طريق إستخدامها هو محك التقدم فى القرن القادم .

تعتمد المعلوماتية على العقل البشرى والإلكترونيات الدقيقة والكمبيوتر في توليد المعلومات وتنظيمها وإستردادها وتوصيلها بسرعة متناهية ولأن العقل البشرى هو العماد الأول فى هذه الثورة ولأنه يمثل طاقة متجددة لا تنضب فإن الثورة التكنولوجية الثالثة لن تكون حكراً على المجتمعات الكبيرة المساحة أو الضخمة السكان أو الغنية بمواردها الأولية بل يمكن لجميع الشعوب أن تخوض غمارها إذا ما أحسنت إعداد أبنائها تربوياً وتعليمياً لذلك إنتقل شكل التطوير فى نقل المعلومات إلى أشكال أخرى مثل الصور والرسائل الصوتية وأصبحت وسائل المعلومات تخدم قطاعات عريضة من المستخدمين وليس فقط المتخصصين .

تسهم المعلوماتية فى تحقيق العالمية فقد انتفت الأسواق الوطنية واندمجت فى سوق واحد، وأصبحت عملية التبادل تتم وفقاً للمعلومات المتوافرة عالمياً عن جميع الأسواق وليس السوق المحلى فقط ، ويظهر أثر ثورة تدفق المعلومات فى مجال الأسواق المالية أكثر من غيرها حيث أدت تلك الثورة إلى إرتفاع حجم العمليات التبادلية بصورة فائقة إذ تقوم أسواق رأس المال العالمية بتحريك تريليون وثلاثمائة بليون دولار يومياً ، وتحولت المراكز المالية إلى نقاط إتصال بين مختلف الأسواق المالية الأخرى المنتشرة فى جميع أنحاء العالم .

وأصبحت وسائل الإتصال السريعة والآنية تعبر الحدود بلا قيود برسائلها ومضامينها من أى مجتمع لأى مجتمع آخر ، فالإرسال والإستقبال عبر الأقمار الصناعية يجعل من الحدود السياسية للدول ومن وسائل الرقابة التقليدية أدوات بدائية عديمة الكفاءة وقليلة الفاعلية فى منع أو تحصين الفرد ضد إستقبال محتويات الرسائل الإعلامية فى مواجهة التدفق الإعلامى الثقافى الوافد .

ونتيجة لذلك أصبحت القيم والمؤسسات والعلاقات الإجتماعية عرضة للتغير والتحول والتبدل عدة مرات لا من جيل لآخر كما عهدنا فى الماضى ولكن فى حياة نفس الجيل وذلك نتيجة لثورة المعلومات ويحدث هذا التغير حتى بالنسبة لمن لا يشاركون فى صناعة أو صياغة هذه الثورة

٩/٢ الديمقراطية وحقوق الإنسان

أصبح التحول الديمقراطى يفرض نفسه تدريجياً على العالم ولم يعد من الممكن فصل الديمقراطية عن حقوق الإنسان . ولم تعد الديمقراطية مسايرة لروح العصر بل يتعلق الأمر بالإدراك المتزايد بأن الديمقراطية نظام سياسى تتأكد بموجبه حقوق الأفراد بأقصى قدر من الحرية ؛ ولم تعد الديمقراطية حكراً على نظام معين بل تتعدد أشكالها حسب ظروف كل مجتمع وثقافته وقيمه .

توجد علاقة واضحة بين الديمقراطية وحقوق الإنسان والتنمية . فلا يمكن تحقيق تنمية دائمة بدون تعزيز ودعم للممارسة الديمقراطية وبالتالى بدون إحترام لحقوق الإنسان لأن الإستبدادية وعدم إحترام

حقوق الإنسان ينتج عنهما تفاوتات متزايدة وتناقضات صارخة وإضطرابات إجتماعية هى أخطر ما يكون على المستقبل ، وعلى العكس تعطى الديمقراطية المضمون والمعنى بل والجوهر للتنمية والتقدم والإزدهار الذى يضمن الإستمرار فى ظل السلام والإستقرار الوطنى .

كذلك يوكد الواقع العملى أنه لا يمكن توفير التنمية الحقيقية إقتصادياً وإجتماعياً بدون الديمقراطية، كما أن الديمقراطية تؤدى فى ممارستها إلى تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية الحقيقية فى عالم اليوم .

تزايد القبول العام لإحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية لا كمجرد شأن وطنى داخلى ولكن كشأن عالمى يتجاوز حدود السيادة بمعناها الضيق ، فلم تعد الدولة أو أى نظام حاكم مطلق اليد فى التعامل مع مواطنيه ، وأصبحت هناك رقابة شعبية ورسمية عالمية فى هذا الصدد ممثلة فى لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة ومنظمة العفو الدولية ولجان الرقابة الإقليمية .

وشهد مبدأ عالمية حقوق الإنسان توسعاً أفقياً مستمراً فى النص على حقوق المرأة والأقليات والمسنين والمعاقين والبدو الرحل وسكان المناطق النائية ، كذلك يشهد نفس المبدأ توسعاً رأسياً فى نوعية هذه الحقوق حيث لم تعد مقصورة على الحقوق التى وردت فى الإعلان العالمى لحقوق الإنسان الذى شمل الحقوق المدنية والسياسية بل تجاوزت ذلك إلى الحقوق الإجتماعية والإقتصادية مثل التعليم والعمل والصحة والسكن والحصول على أجر عادل وحق المعرفة .

وقد ازداد الإصرار العالمى فى السنوات الأخيرة علـــى إحـترام حقوق الإنسان كشرط للقبول فى بعض التنظيمات الإقليمية أو كشـوط للحصول على المساعدات التنموية أو على شروط أفضل للمبـــادلات التجارية ، رغم إستخدام مسألة حقوق الإنسان فى بعـــض الأحيـان كورقة للضغط أو الإحراج السياسى .

وأخيراً لم يعد ينظر إلى حقوق الإنسان من زاوية السيادة المطلقة أو زاوية التدخل السياسي بل أصبح يوجد إدراك متنامى بأن حقــوق الإنســان تقتضى ضمناً التعاون والتنسيق بيـن الـدول والمنظمـات الدولية .

مؤشـرات الديمقراطية الليبرالية :

١ - تقع السلطة الحقيقية فى يد الساسة المنتخبون ومن يعينونـــهم . ولا يوجد أشخاص فوق المحاسبة الانتخاب .

٢ - تتقيد السلطة التنفيذية بالدستور ومؤسسات المحاسبة الحكوميـة الأخرى مثل القضاء المستقل والبرلمان والمدعى العام والمفتش العام ..... إلخ رقابة السلطة .

٣ - حرية الوصول والمشاركة فى الإنتخابات ووجــود معارضـة قوية وبديل للحزب الحاكم والسماح بتكوين الإئتلافات مما ينتـج عنه عدم القدرة على التحديـــد المســبق لمخرجـات العمليـة الإنتخابية تداول السلطة .

٤ - الأقليات الثقافية والعرقية والدينية ليست ممنوعة من التعبير عن مصالحها حرية التعبير .

٥ – يوجد لدى المواطنين قنوات متعددة ومستمرة للتعبير والتمثيل غير الأحزاب والإنتخابات فى جمعيات حرة ومستقلة التعددية .

٦ – صحافة حرة ومصادر معلومات حرة ومتعددة الشفافية .

٧ – توجد حرية الإعتقاد والتعبير والمناقشة والحديث والنشر والتجمع لدى الأفراد الحريات .

٨ – المواطنون متساوون أمام القانون الذى تحميه عدالة مستقلة وغير حزبية المساواة .

٩ – تحمى قوة القانون المواطنين من الإعتقال والنفى والترهيب والتهديد ولاتدخل بدون سند قانونى فى حياتهم الشخصية حكم القانون .

٢/١٠ درجة التنافسية

تقاس درجة تنافسية دولة ما بقدرتها على تحقيق معدل نمو إقتصادى سريع وتوجد ثمان معايير لقياس درجة تنافسية أى إقتصاد وهى :

(١) الإنفتاح الإقتصادى .
(٢) الحكومة .
(٣) التحويل .
(٤) البنية الأساسية .
(٥) التكنولوجيا .

(٦) الإدارة .
(٧) العمالة .
(٨) المؤسسات .

وقد أظهرت العديد من الدراسات أن تلك العوامل هـي الأكـثر تأثيراً على تحديد النمو الإقتصادى وعلى درجة التنافسية العالمية .

وتوجد عدة مقاييس لكل من هذه العوامل الثمانية تسـاعد علـى تفسير وتوضيح الفروق فى نمو الناتج القومى العام بين الدول .

التنافسية وإمكانيات نمو السوق

نمو السوق هو حاصل جمع إمكانيات النمو والحجم الإقتصـادى للدولة وهو ما يحدد ويقيم أهمية تلك الدولة فى الإطار العالمى للنمـو الإقتصادى العالمى . فمثلاً تعتبر سنغافورة أسرع الدول نمـواً إلا أن ثقلها الإقتصادى العالمى ضعيف نظراً لصغر حجمها . وعلى النقيض من ذلك نجد أن الولايات المتحدة تسجل نمواً إقتصاديـاً أبطـأ مـن سنغافورة إلا أن ثقلها الإقتصادى العالمى أكبر نظراً لحجم الإقتصـاد الأمريكى .

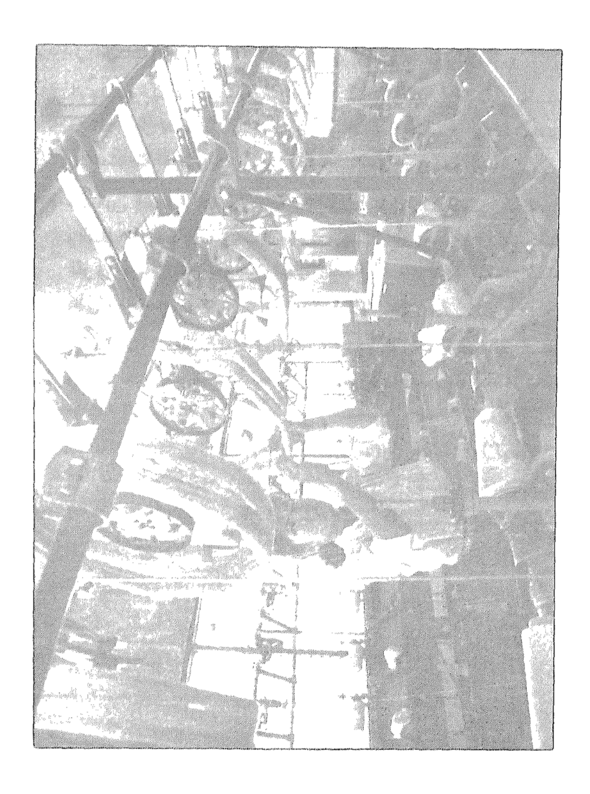
يتم تصنيف وترتيب الدول حسب إسهاماتها فى النمو الإقتصـادى العالمى وقد احتلت الولايات المتحدة فى التقرير العالمى للتنافسية لعـام ١٩٩٧ المرتبة الأولى تليها الدول ذات الكثافة السكانية العالية وهـى الصين ثم الهند ثم اليابان فى حين احتلت مصر المرتبـة السـابعة عشـر من نحو ثمانية وخمسون دولة .

توجد عدة إعتبارات عند دراسة ظاهرة التنافسية يجب أخذها فى الإعتبار من أجل إثراء تلك الدراسة وهى :

(١) الإستثمارات الأجنبية المباشرة عبر الدول والتى تتأثر بعدة عوامل مثل حجم السوق ودرجة الإنفتاح الإقتصادى والسياسات الضريبية وحماية الحقوق الفكرية وحجم الفساد .

(٢) القوانين البيئية : توجد علاقة متنامية بين القوانين البيئية والتنافسية المحلية ، حيث يتخوف رجال الأعمال وصانعى القرار من أن تحد القوانين البيئية الصارمة من قدرة الشركات على المنافسة عالمياً .

(٣) تكنولوجيا المعلومات : حيث أصبح دورها حاسماً فى الحياة وفى توجيه استراتيجيات الشركات الكبرى خاصة الشركات متعددة الجنسيات .



المبحث الثالث : نموذج لتقدير موقف لدولة ما (حالة ألمانيا الإتحادية)

سيتناول هذا المبحث تحليل مخاطر الإستثمار فى ألمانيا الإتحادية بإعتبارها واحدة من أكثر الدول تقدماً وقوة إقتصادية وإستقراراً وإن كان الإستثمار فيها قد تأثر بالوحدة الألمانية ومن المتوقع أن يتأثر أيضاً بالإتحاد النقدى الأوربى الذى سيدخل حيز التنفيذ عام ١٩٩٩ .

٣/١١ النمو والعمالة

إنخفض معدل النمو السنوى فى الناتج القومى الإجمالى الألمانى من ١,٩ % عام ١٩٩٥ إلى ١,٤ % عام ١٩٩٦ ، وإن كانت هذه البيانات تخفى بعض التحسين الذى حدث خلال عام ١٩٩٦ فى الإقتصاد الألمانى خاصة الصادرات التى ارتفعت نتيجة للإنخفاض فى قيمة المارك وتحسن التكلفة التنافسية للصناعة الألمانية وقد إستفاد المصدرون أيضاً من النمو السريع فى دول وسط وشرق أوربا والتى استوردت حوالى ٣٠ % من وارداتها من ألمانيا .

إرتفع إنفاق المستهلكين نتيجة لإنخفاض نسبة الفائدة ونتيجة للمكاسب الناتجة عن زيادة الإعفاءات الضريبية والمنافع التى حصل عليها أصحاب الدخول المنخفضة كمنح للأطفال ، فى حين ظل الإستثمار فى مجال الأعمال منخفضاً ، فعلى الرغم من إنخفاض

الفائدة على القروض ورغم النمو المعتدل للأجـــور إلا أن الفـرص البديلة المتاحة فى الخارج حدت من تشجيع الإستثمار فـــى الداخــل بالإضافة إلى هروب الشركات الكبيرة من إرتفاع تكاليف العمالة فـى ألمانيا .

ومن المتوقع زيادة نمو الدخل القومى الإجمالى إلى نسبة ٢,٤ % واتجاه النمو نحو التصدير مع إنخفاض قيمة المارك ومع الإنتعــاش الإقتصادى فى أوربــا الذى رفع قيمة الصادرات . وســوف تـؤدى زيادة الصادرات إلى إرتفاع عائد الإستثمارات ممــا يوفـر قــاعدة لإستعادة الإستثمار فى الفترة القــادمة ، إلا أنه من المتوقـــع أيضــاً إتجاه الإستثمار إلى تحديث ما هو قائم بالفعل بــدلاً مــن التوســع أو إضافة أعمال جديدة .

إرتفعت نسبة البطالة فى ألمانيا من ٧,٨ % من قوة العمل فـــى عام ١٩٩٥ إلى ١١,٣ % عام ١٩٩٦ ، ومع استمرار إعادة هيكلــة الصناعة فإنه لايوجد سوى إحتمالات ضعيفة لإنخفاض البطالة علـــى المدى القريب .

يوجد إدراك متزايد بين صانعى السياسة الألمان بأن حل المشكلة البطالة يتطلب إحداث إصلاحات فى سوق العمل نفسه ويتضمن ذلك .

(أ) الإتجاه نحو تقليل مركزية تحديد الأجور .

(ب) تسهيل القواعد التى تحكم ساعات العمل .

(جـ) إصلاح نظام تعويضات البطالة .

١٢/٣ مناخ الإستثمار :

سيكون الدفع نحو الوحدة النقدية الأوروبية هو القوة المسيطرة في الإقتصاد والسياسة الألمانية خلال العامين القادمين ومن المتوقع أن الوحدة النقدية والدول التى ستشملها والنتائج الإقتصادية لها ثقة الأعمال ، وسيؤثر على الإنتخابات البرلمانية القادمة التى ستجرى فى اكتوبر ١٩٩٨ م .

أصبح معظم المواطنين الألمان ومجتمع الأعمال أكثر مقاومة للتخلى عن المارك لصالح اليورو - رغم تأييدهم للمفهوم العام الذى يقف خلف الوحدة النقدية - خاصة مع دخول أعضاء آخرين من الإتحاد الأوربى فى تقنيات الحساب الخلاق للوصول إلى المعايير المالية المطلوبة لدخول الوحدة النقدية فرغم أنه من المقبول بشكل عام دخول فرنسا المرحلة الأولى من الوحدة النقدية المقرر لها عام ١٩٩٩ فإن إحتمال تأهل كل من إيطاليا وأسبانيا قد يوقظ المعارضة الألمانية للوحدة النقدية الأوربية .

أضعف من حماس الساسة الألمان والبوندسبنك (البنك المركزى الألماني) للوحدة النقدية الإقترح الفرنسى بإنشاء هيئه سياسية للإشراف على البنك المركزى الأوربى الذى يتم التخطيط لقيامه .

لايتوانى المستشار كول عن مواصلة الجهد لإدخال ألمانيا فى الإتحاد النقدى رغم المشاكل السابقة ، ويرى أنه تتويج لإنجازاته كقائد لألمانيا خلال فترة حكمه الطويلة .

تتطلب المشاركة النهائية فى الإتحاد النقـدى الأوربـى موافقـة البرلمان الألمانى عام ١٩٩٨ ، ومن المرجح دعم الحزب الديمقراطى المسيحى الحاكم والحزب الديمقراطى الإجتماعى المعارض الموافقـة على هذا الإتحاد لكن الموقف قد يصبح أكثر تعقيدا مـع الإنتخابـات البرلمانية التى ستعقد فى أكتوبر ١٩٩٨ حيث توجد إمكانيـة لتحـول الديمقراطيين المسيحيين وربما بعض البارزين منـهم عـن الإتحـاد النقدى لتحسين موقفهم الإنتخابى وبدون المشـاركة الألمانيـة مـن المرجح تأخر مشروع الإتحاد النقدى بل ربما يتعثر كلية .

١٣/٣ السياسة المالية والنقدية :

أدى ركود الإقتصاد إلى إنخفاض عائد الضرائب وإلـى زيـادة الإنفاق على تعويضات البطالة مما أدى إلى إرتفاع عجـز الميزانيـة العامة للحكومة ونفقات الأمن الإجتماعى مـن ٣,٥ % مـن الدخـل القومى الإجمالى عام ١٩٩٥ إلى ٣,٩ % عام ١٩٩٦ .

تضمنت ميزانية ١٩٩٧ إقتطاعات هامة فى النفقات الإجتماعيـة بهدف خفض العجز إلى ٢,٩ % من الدخل القومى الإجمـالى لكـن النمو البطئ والبطالة المستمرة سيجعلان من الصعـب إنجـاز هـذه المهمة وربما تسعى حكومة كول إلى إقتطاع ٢٠ بليون مـارك مـن النفقات لعدم تخطى العجز المستهدف ومن المتوقع وصول العجز إلى ٣.٣ % من الدخل القومى الإجمالى ، وإرتفاع الدين العام إلى ٦٣ % من هذا الدخل وهى نسب قريبـة مـن المعـايير الماليـة لمعـاهدة ماستريخت والتى تنص علـى ألا يتجـاوز عجـز الموازنـة ٣ % وألايتجاوز الدين العام ٦٠ % من إجمالى الدخـل القومـى للتـأهل للإتحاد النقدى .

خفض البنك المركزى الألمانى معدل الخصم من ٨,٧٥ % فـى سبتمبر ١٩٩٢ إلى ٢,٥ % فى أبريل ١٩٩٦ وخفض معـدل إعـادة الخصم من ٩,٧ % إلى ٣ % فى نفس الفترة ، ويشير النمو البطـئ وإنخفاض نسبة التضخم إلى ٢ % وقوة المارك الألمانى إلى تثبيـت البندسبنك لنسب الفائدة خلال عام ١٩٩٧ .

إنخفض سعر المارك الألمانى فى مقابل الدولار الأمريكى مـن ١,٣٥ فى أبريل ١٩٩٥ إلى ١,٦٥ ـــ ١,٧٠ فى الفترة الأخـيرة . وقد ساهمت نسب الفائدة المنخفضة فى ألمانيـا والنمـو الإقتصـادى المرتفع فى الولايات المتحدة بالمقارنة بألمانيا فى إنخفـاض العملـة الألمانية بالإضافة إلى بداية النظر إلى المـارك بإعتباره وكيل لليورو ومن المتوقع أن يكون اليورو أضعف من المـارك لأنـه سـيتضمن دولاً مثل فرنسا وبلجيكا التى تمتلك هياكل إقتصاديـة أضعـف مـن ألمانيا وأضافت التوقعات بدخول دول أخرى إلى الوحدة النقدية مثـل إيطاليا وأسبانيا إلى ضعف اليورو .

ستؤدى التوقعات بإنتعاش نمو الإقتصاد الألمانى بالإضافة إلـى التضخم المواتى وأداء ميزان المدفوعات إلى عـودة سـعر المـارك للإرتفاع ليصل إلى ١,٦ دولار أمريكى فـى نهايـة عـام ١٩٩٧ ، وسيمنع إرتفاع نسب الفائدة فى الولايات المتحدة إنخفاض المـارك . ومع بدء البندسبنك الجولة الثانية من التقييد المالى من عام ١٩٩٨ من المتوقع إرتفاع سعر المارك إلى ١,٥٥ مقابل الدولار الأمريكى .

٣ / ١٤ التجارة والحساب الجارى :

إنتعشت الصادرات عام ١٩٩٦ عند حسابها بالعملة المحلية بشكل ملحوظ فى حين ادى ضعف المارك الألمانى وإنخفاض تكاليف العمل إلى تعزيز التنافسية الألمانية واستمر هذا الإتجاه خلال عــــام ١٩٩٧ مع إستمرار ضعف المارك ومع زيـــادة النمـــو فـــى دول أوروبـــا المجاورة وكنتيجة لذلك ارتفع فائض تجارة السلع بهدف تقليل عجــز الحساب الجارى من ١٧ بليون دولار أو ٠.٧ % من إجمالى الدخـــل القومى إلى ١٢ بليون دولار أو ٥ % من إجمالى الدخل القومى .

سوف تؤدى إصلاحات سوق المال وسوق العمل بعد عام ١٩٩٧ إلى تحسين التنافسية الألمانية العالمية ، فبينمـــا ســـتحتفظ الشـــركات الألمانية بمستويات عالية من الإستثمار الألمانى فإنهم سيعززون أيضا الإستثمار المحلى فى قطاعات مثل المعدات الصناعية التـــى تمتلـــك ألمانيا فيها ميزة نسبية وسيتجه جزء أكبر من الصادرات نحـــو دول وسط وشرق اوربا التى تشترى السلع الرأسمالية التى تقدمها ألمانيـــا لدعم توسع الإستثمار فى تنمية البنية الأساسية ، وسوف تؤدى زيـــادة الصادرات إلى تحول الحساب الجارى إلى تحقيق فائض لأول مـــرة منذ بداية الوحدة الألمانية .

١٥/٣ رأس المال والديون والإحتياطى .

زاد عجز ميزانية الحكومة وعجز الحساب الجارى المســـتمرين منذ بداية الوحدة الألمانية من دين ألمانيا الخارجى . ورغم ذلك فـــإن عجز الميزانية تم تمويله بشكل كبير من المدخرات المحلية فى حيـــن

ظل عجز الحساب الجارى قليل الحجم . وارتفع الدين الخارجى إلـــى ٣٠ % فقط من إجمالى الدخـــل القومى ورغم ذلك ظلت ألمانيا دائـــن للخارج مع وجود أصول لها بالخارج تزيد على الخصـــوم بحوالـــى ٢٠٠ بليون دولار أى ٩ % من إجمالى الدخل القومى ومـــع تـــآكل عجز الحساب الجارى وإتجاهه نحو تحقيق فائض فى خـــلال أعـــوام قليلة فإن الدولة ستظل دائن صافى أساسى للخارج .

خلال العقد الماضى ارتفع صافى التدفق الإســـتثمارى السـنوى للخارج من ٣ بليون إلى ما يزيد على ٣٠ بليون دولار ، ويعود ذلـك إلى لجوء الشركات الألمانية إلى الإستثمار بالخارج لإرتفاع تكـــاليف العمالة فى الداخل وإرتفاع الضرائب . ورغم إنخفاض تكاليف العمالة حاليا فإن تنافسية ألمانيا الدولية ستظل أضعف عما كانت عليـــه قبـــل الوحدة مبقية على صافى تدفق الإستثمار المباشر مرتفعـــاً وســتفضل الشركات الألمانية بشكل متزايد الإستثمار فى وسط وشــــرق أوربـــا بسبب إنخفاض تكاليف العمل وتوسع الأسواق المحلية فى تلك الدول ، لكن الإستثمار فى الدول الأكثر تقدماً بما فى ذلك الولايـــات المتحـــدة سيظل هاما فى محاولة من المؤسسات الألمانية للإحتفـــاظ بحصـــون قوية فى تلك الأسواق .

نخلص من التحليل السابق إلى أن إنخفاض قيمة المارك والنمـــو السريع فى وسط وشرق أوروبا يدفعان نحـــو اســتعادة قـــوة الدفـــع للتصدير فى ألمانيا ، فى حين تؤدى ندرة الإســـتثمار المحلـــى إلـــى الإبقاء على مستويات منخفضة من نشاط الاعمال وإلـــــى إســتمرار معدلات البطالة مرتفعـــة ، وبما ان النمو والتضخم منخفضين فـــإن

تقييد البوندسبنك (البنك المركزى الألمانى) سيتأخر حتى النصف الأول من عام ١٩٩٨ وسوف يشجع إستمرار إنخفاض نسب الفائدة والنمو المعتدل للأجور الشركات الألمانية على زيادة إنفاقهم فى الشهور القادمة ، ورغم ذلك فإن جزءاً كبيراً من الإستثمار سيظل مركزاً فى الدول الأجنبية فى محاولة للهروب من الضرائب المرتفعة وتكاليف العمالة . وسيساعد إصلاح سوق العمل فى تحسن القدرة التنافسية الألمانية وإن لم يكن بالقدر الكافى لتتناسب مع الإنخفاض الجوهرى الفعلى فى تدفق الإستثمار الأجنبى .

التدفق الخارجى للاستثمارات الأجنبية المباشرة - الصادرة عن كبرى الدول الصناعية

المبحث الرابع : دليل التقويم السياسى

يتناول هذا المبحث مؤشرات التقويم السياسى لمخاطر الإستثمار للدولة والتى تتمثل فى :

٤ / ١٦ العوامل الخارجية

١ – توقعات الصراعات الخارجية . (اسرائيل)

٢ – العلاقات مع دول الجوار . (سوريا)

٣ – الإضطرابات الدينية . (الفلبين البوسنة والهرسك).

٤ – التحالفات مع القوى الكبرى والقوى الإقليمية . (السعودية)

٥ – مصادر المواد الخام الهامة . (زائير)

٦ – الأسواق الأجنبية الكبرى . (الولايات المتحدة الأمريكية)

٧ – سياسات القوى الكبرى تجاه الدولة . (جنوب أفريقيا)

٨ – سياسة الدولة تجاه القوى الكبرى . (مصر)

١٧/٤ جماعات القوى الداخلية

١ – الحكومة الحالية . (إيران)

٢ – أهم الهيئات والمسئولين . (لبنان)

٣ – القوانين المساندة للديمقراطية . (السويد)

٤ – السياســات الإقتصاديــة والماليــة والإجتماعيـــة . (سنغافورة)

٥ – التشريعات المقترحة . (الكويت)

٦ – الموقف تجاه القطاع الخاص . (ألمانيا)

٧ – شبكات السلطة . (أندونيسيا)

٨ – قوة القطاع العام . (العراق)

٩ – الهيكل الإدارى . (اليمن)

٤/١٨ الأحزاب السياسية

١ – السياسات والبرامج الحزبية . (بريطانيا)

٢ – الشخصيات القيادية والصاعدة . (كوبا)

٣ – صراعات القوى الداخلية . (بروندى)

٤ – مواضع القوة . (الأرجنتين)

٥ – التوقعات المستقبلية للإحتفاظ بالسلطة . (تركيا)

٦ – التوقعات المستقبلية لإكتساب السلطة . (ليبيا)

٤/١٩ الجماعات الهامة

١ – الإتحادات العمالية والنقابية . (بولندا)

٢ – المجتمعات المالية وجماعات الأعمال . (اليابان)

٣ – المثقفون . (كوريا الجنوبية)

٤ – الجماعات الدينية . (الجزائر)

٥ – الإعلام . (فرنسا)

٦ – الحكومات الإقليمية والمحلية .

٧ – الأنشطة الإجتماعية والبيئية . (كينيا)

٨ – الجماعات الثقافية واللغوية والعرقيه . (سرى لانكا)

٩ – الحركات الإنفصالية . (روسيا)

١٠ – المجتمعات الأجنبية . (كندا)

١١ – العملاء والمنافسون المتوقعون . (الصين)

١٢ – الطلاب . (فرنسا)

١٣ – العائلات . (دول الخليج)

٤/٢٠ العوامل الداخلية

١ – صراعات القوى بين الصفوة . (نيجيريا)

٢ – المواجهات العرقية . (رواندا)

٣ – الصراعات الدينية . (قبرص)

٤ – العوامل الإقتصادية المؤثرة على الإستقرار . (ماليزيا)

٥ – الحركات المناهضة للمؤسسات . (أفغانستان)

المبحث الخامس : قياس المخاطر العـــامة

يتناول هذا المبحث المخاطر العامة التى يمكن أن تتعرض لــــها الإستثمارات وأهمها :

٥ / ٢١ المخاطرالسياسية

وتشمــــل :

١ – الفجوة بين الواقع الإقتصادى والتطلعات الإقتصادية .

٢ – فشل التخطيط الإقتصادى .

٣ – القيادة السياسية .

٤ – مخاطر الصراعات الخارجية .

٥ – الفساد الحكومى .

٦ – التدخل العسكرى .

٧ – التدخل الحكومى .

٨ – الإلتزام بالقانون والنظام .

٩ – الإضطرابات القومية والعرقية .

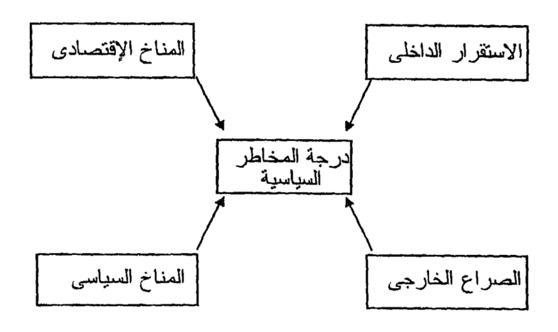
١٠ – الإرهاب السياسى .

١١ – مخاطر الحرب الأهلية .

١٢ – إزدهار الأحزاب السياسية .

١٣ – مستوى النظام الإدارى .

درجات تقييم المخاطر السياسية



٥ / ٢٢ المخاطر المالية

١ – تراكم الديون .

٢ – تأخر مدفوعات الموردين .

٣ – عدم تنفيذ الحكومة لتعاقداتها .

٤ – خسائر المعاملات فى العملات .

٥ – مصادرة الإستثمارات الخاصة .

٦ – القيود على تحويل رأس المال .

٥/٢٣ المخاطر الإقتصادية

١ - التضخم .

٢ - مصاريف الديون بالنسبة للصادرات .

٣ - السيولة الدولية .

٤ - واقع التحصيل .

٥ - العجز المالى بالنسبة لميزان المدفوعات (الصادرات) .

٦ - العملات الأجنبية (مؤشرات السوق الموازية) .

٥/٢٤ المخاطر البيئية والطبيعية

١ - إطلاق الغازات الدفيئة الناتجة عن النشاط الصناعى والتى يترتب عليها إرتفاع درجة حرارة الأرض وهو مايعرف بظاهرة الدفيئة .

٢ - ثقب الأوزون نتيجة إستخدام المركبات الكلوروفلوروكربونية والهالوجينية .

٣ - الأمطار الحمضية .

٤ - التلوث البيئى .

٥ - الزلازل والبراكين .

٦ - الفيضانات والعواصف .

٧ - الكوارث الصناعية .

٨ - المخلفات الصناعية .

ملحق تقييم جدوى المشروعات الكبيرة
فى نظر المستثمر الدولى

والواقع أن هناك مجموعة من التساؤلات - لهذا الغرض- تشمل الآتى :

التقويم الإقتصادى :

ويتم من خلال الإجابة على الأسئلة التالية :

- هل يؤدى المشـــروع إلى تنويع تركيبة المحاصيل الزراعية ؟
- هل يقود المشـــروع إلى قيام صناعات جديدة ؟
- هل يؤدى المشروع إلى تأثيرات إيجابية فيما يتعلـــق بتوفـــير المواد الخام لقطاعات الانتاج المختلفة وتوفـــير مســـتلزمات وفرص إقتصادية أفضل ؟ وتعزيز الوضع الإقتصادى لتلـــك القاطاعات ؟
- هل سيساعد المشروع على تحقيق درجة أعلى من الاكتفـــاء الذاتى فى مجال الأغذية ؟
- هل سيساعد المشروع على دعم القدرة التصديرية والإنفتـــاح على السوق العالمى ؟
- هل سيعزز المشروع قدرة الدولة على الاستجابة لمتطلبـــات العولمة واتفاقية الجات ؟

- هل سيساهم المشروع فى تحقيق الهيكلة الاقتصادية والإصلاح الاقتصادى ؟
- هل سيساهم المشروع فى تحقيق التنمية المستدامة والحد من الانكماش والركود ؟
- هل سيحقق المشروع وفورات اقتصادية أعلى مما لو وجهت مخصصاته إلى مشروعات بديلة مناظرة ؟

التقويم المالى :

ويتم من خلال الإجابة على الأسئلة التالية :

- هل الايرادات العامة المرتقبة للمشروع تزيد عن التأثير المرتقب له على الموازنة العامة ؟
- هل يؤدى هذا المشروع إلى الحد من التضخم ؟
- هل يؤدى إلى الحد من العجز فى الموازنة العامة فى المدى الطويل ؟
- هل سيساعد فى تطبيق إتفاقية التثبيت المبرمة مع صندوق النقد الدولى ؟
- هل سيساهم فى تشجيع الإدخار والإستثمار المحلى ؟
- هل تكلفة تشغيل شبكات الرى والصرف المتضمنة فى هذا المشروع شاملة الادارة والصيانة والعمالة والأمن هى تكلفة اقتصادية ؟
- هل من الممكن تحمل أعباء القروض الداخلية والخارجية اللازمة للمشروع ؟

- هل يمكن الإعتماد على الذات فى تمويل البنية الأساسية للمشروع ؟
- هل يمكن الإعتماد على الذات فى تمويل تشغيل المشروع ؟
- هل عائد المخصصات المالية للمشروع ، اللازمة لإعداد البنية الاساسية والتشغيل أعلى من العائد المرتقب لو وجهت تلك المخصصات لمشروع بديل ؟

تقـويم البعد الفنى :

ويتم من خلال الإجابة على الأسئلة التالية :

- هل المنطقة المختارة ملائمة لمثل هذا المشروع ؟
- هل تتوفر مصادر الطاقة اللازمة للمشروع ؟
- هل يلزم إنشاء محطات جديدة لتوليد القوى ؟
- هل تتوفر كفاءات محلية تغطى إحتياجات المشروع ؟
- هل يمكن إستيراد التكنولوجيا اللازمة للمشروع ، غير المتوفرة محليا ؟
- هل يمكن الاستفادة من الدراسات المتعلقة بالأبعاد الفنية لمشاريع مناظرة فى الدولة ؟
- هل يتم الاعتماد فى دراسة الأبعاد الفنية للمشروع على دور خبرة إستشارية أجنبية ؟

- هل يتم الاعتماد فى دراسة الأبعاد الفنية للمشروع على بيوت خبرة محلية ؟
- هل يتم الاعتماد على النفس فى متابعة الأبعاد الفنية للمشروع بعد التشغيل ؟
- هل الأبعاد الفنية للمشروع تجعله بشكل أولى أفضل من البدائل الأخرى المناظرة ؟

التقويم البيئى :

- هل المياه اللازمة للتشغيل متوفرة بشكل مستمر ؟
- هل سيساعد على تقليل نسبة الملوحة والمحافظة على جودة التربة؟
- هل سيمكن صرف مياه الرى المستخدمة فيه بشكل آمن ؟
- هل الطبيعة الطوبوغرافية والجيولوجية لمنطقة المشروع تجعله ملائماً من المنظور البيئى ؟
- هل الظروف المناخية ملاءمة للحياة الانسانية والحيوانية والنباتية دون وسائل الحماية الصناعية ؟
- هل طبيعة التربة تسمح بإقامة البنية الأساسية للمشروع بتكلفة إقتصادية ؟
- هل طبيعة التربة والرياح تيسر بقاء البنية الأساسية للمشروع وتجعل صيانتها إقتصادية ؟

- هل موقع المشروع بالنسبة للأسواق المحلية و الخارجية يجعل تكلفة المنتج الاجمالية إقتصادية ؟
- هل سيؤثر المشروع على المياه الجوفية و المشاريع المناظرة من حيث الكمية والجودة ؟
- هل سيؤدى المشروع إلى تطوير أساليب إنتاجية جديدة وتطوير المناطق المحرومة ؟

التقويم الإجتماعى :

- هل يؤدى المشروع إلى خلق فرص عمل جديدة ؟
- هل يساعد فى إمتصاص البطالة المقنعة ؟
- هل يساعد فى تحقيق مزيد من التوازن فى الخريطة العمرانية ؟
- هل يساهم فى توسيع قاعدة الملكية الخاصة ؟
- هل يلقى المشروع قبولا لدى الرأى العام ؟
- هل هناك إقبال جماهيرى علىالمشاركة فى إنشاء المشروع ؟
- هل هناك إقبال جماهيرى على النزوح للإقامة الدائمة فى منطقة المشروع ؟
- هل يرتبط المشروع بمزايا صحية و إجتماعية وتعليمية تجعل منطقته منطقة جذب عمرانى ؟

- هل تمت الاستفادة من السلبيات الاجتماعيـــة التـــى صــــادفت المشاريع العمرانية الجديدة فى تخطيط هذا المشروع ؟
- هل سينمى هذا المشروع القدرات الادارية والتنظيميـــة لـــدى المواطنين على نحو يجعل العائد الاجتماعى المرتقب له أعلى من العائد الاجتماعى للبدائل الأخرى المتاحة ؟

الجدارة الثقافية :

- هل سيساهم هذا المشروع فى محو الأمية المهنية ؟
- هل سيفيد فى تنمية مهارات حرفية ويدوية جديدة ؟
- هل سيساهم فى تطوير أنماط الاتصال السائدة ؟
- هل يساهم فى تطوير العادات والتقاليد إلى الأفضل ؟
- هل يساهم فى احداث نوع من التمازج بين أبناء أقاليم الدولة ؟
- هل سيساعد فى تحقيق مزيد من الانفتاح الثقافى على العالم ؟
- هل سيؤدى إلى تعزيز التطوير التقنى والمعلوماتى ؟
- هل سيؤدى إلى نقلة حضارية للمناطق المتخلفة أو المحرومة ؟
- هل سيعزز السلوك العام ويرتقى به ؟
- هل سيحقق الأمن الثقافى بدرجة أفضل من البدائل الأخـــــرى المناظرة له ؟

البعد القـــومى :

- هل سيؤيدى إلى زيادة الناتج القومى الاجمالى ؟

- هل سيؤدى إلى الحد من الكثافة السكانية فى الدلتا ؟
- هل سيساهم فى تحقيق الأمن الغذائى ؟
- هل سيؤدى إلى توليد مصادر للدخل كالضرائب والرسوم ؟
- هل سيقلل من الحاجة الى الاعانات والدعم المالى الحكومى ؟
- هل سيساهم فى التقدم الفنى والتكنولوجى ؟
- هل سيساهم فى تحقيق التنمية الشاملة المستدامة ؟
- هل سيؤدى إلى رواج فى سوق العمالة ؟
- هل سيدعم روح المنافسة والانفتاح على العالم المتغير ؟
- هل العلاقة بين هذا المشروع والمشروعات الأخرى العملاقة علاقة تكامل أم أن التركيز عليه يحد من القدرة على تنفيذ مشروع تنمية سيناء ؟

البعد الأمنى :

- هل هذا المشروع يعزز الأمن القومى ضد الأخطار الخارجية القادمة من الجنوب ؟
- هل هذا المشروع يعزز الأمن القومى ضد الأخطار الخارجية الآتية من الغرب ؟
- هل يعزز الأمن القومى الداخلى ؟
- هل يمكن أن يؤدى هذا المشروع إلى اظهار الدولة كما لو أن لديها فائضا مائيا ؟

- هل يمكن أن تستفيد الدولة المعادية من الإعلان عن هذا المشروع ؟
- هل يمكن أن يؤدى هذا المشروع إلى زيادة ضغط دول الجوار من أجل إعادة النظر فى الاتفاقيات المنظمة لتوزيع الموارد ؟
- هل يمكن أن يؤثر هذا المشروع على المياه اللازمة لتعمير الصحراء ؟
- هل يؤدى هذا المشروع إلى الحد من العشوائيات كمفارز للاتجاهات المتطرفة ؟
- هل يؤدى هذا المشروع إلى الحد من الظروف السلبية المولدة للتطرف ؟
- هلي يمكن بتوجيه اعتمادات هذا المشروع إلى مشروع آخر دعم الأمن القومى بدرجة أفضل ؟

البعد العمرانى :

- هل سيدعم قدرة الدولة على استيعاب الزيادة السكانية ؟
- هل سيعزز القدرة على تحقيق توازن فى خريطة التوزيع العمرانى للسكان ؟
- هل سيساهم فى تحقيق تكامل شبكة المواصلات والطرق ؟
- هل سيعزز شبكة الاتصال والمواصلات مع حلايب وشلاتين ؟
- هل سيستفيد من خبرة المجتمعات العمرانية الجديدة السابقة ؟

- هل يساعد فى تحسين نوعية الحياة فى المنـــــاطق العمرانيـــة القديمة ؟
- هل سيؤدى إلى تطوير الأداء الفعلى للموارد البشرية بمعنى : تنمية المهارات والمعارف والمعلومات ؟
- هل سيؤدى إلى تطوير الأداء المحتمـــل للمـــوارد البشـــرية ، بمعنى تنمية الاتجاهات والدوافع والقيم والمعتقدات ؟
- هل يساعد فى تطوير القدرات البشرية فى ضوء مفاهيم الجودة الشاملة ، بمعنى
- التدريب والتطوير المتواصل وإحداث التغير المناسب لمعطيات البيئة المحلية والعالمية الحالية والمنظورة ؟
- هل يساعد فى تطوير المجتمع المدنى وحقوق الانسان ؟

البعد السياسى :

- هل سيؤدى إلى دعم شرعية النظام ؟
- هل سيؤدى هذا المشروع الى تعزيز المشاركة الشعبية ؟
- هل سيؤدى إلى تحقيق الاستقرار السياسى ؟
- هل سيؤدى إلى تعزيز الولاء للدولة ودعم القـــدرة الرمزيـــة للنظام ؟
- هل سيقود إلى الفاعلية فى التعبئة والتنشئة السياسية ؟
- هل سيؤدى إلى تعزيز صورة الدولة فـــى الخـــارج ويدعـــم المكانة الاقليمية والدولية لها ؟

- هل سيؤدى إلى درجة أعلى من الوعى السياسى ؟
- هل سيحقق القدرة على إنشاء مجتمع جديـــد وبنـــاء نمـــوذج لمشروع قومى شامل ومتكامل ؟
- هل سيعزز القدرة على التخطيـــط الاســـتراتيجى والتطويـــر التنظيمى ويدعم التكامل القومى والقدرة التوزيعية والهويـــة الحضارية ؟
- هل سيدعم القدرة التفاوضية للدولة فـــى مشـــاريع التعـــاون الاقتصادى الاقليمية والمطروحة على الساحة بدرجة أكبر من البدائل الأخرى المناظرة له ؟

ونود التأكيد على أن هذه المؤشرات تفيد فى اتخاذ القرار وفـــى ضبطه فى التنفيذ وترشيد سلسلة القرارات الاستراتيجية المرتبطة بـــه فيما لو روعى الإجابة عليها فى كل مراحل صنع القرار .

الخلاصة :

نخلص من هذا البحث إلى أن المخاطر بعيداً عن الحسابات التجارية المعتادة – التى يمكن أن تواجه الإستثمار متعددة بين ما هو سياسى وما هو إقتصادى وما هو ثقافى ، ومتنوعة من دولة إلى أخرى ومن منطقة جغرافية إلى منطقة أخرى حسب ظروفها السياسية والإقتصادية والإجتماعية وعلاقاتها مع دول الجوار ومع القوى الإقليمية والدولية الكبرى . وقد أثبتت التجربة أن مخاطر الإستثمار عامة ولا تقتصر على منطقة بعينها أوعلى درجة النمو الإقتصادى فحسب وذلك بفعل المتغيرات العالمية العاصفة التى طرأت على الساحة بالإضافة إلى الخبرة التاريخية ونظرة سريعة إلى إضطرابات أسواق المال العالمية فى الفترة الأخيرة بعد إنهيار عملات بعض دول النمور الآسيوية وتراجع معدلات النمو بها يؤكد هذه النظرية فى حين تذكرنا الخبرات التاريخية بالممارسات السياسية ضد إستثمارات دول الجنوب ومن أمثلة ذلك تجميد الإستثمارات الإيرانية والحصار الإقتصادى على ليبيا والبيع الإجبارى لحصة الكويت فى شركة الزيت البريطانية وإغلاق بنك البركة ومطاردة أموال المصريين لحجبها عن بعض الأنشطة مثلما حدث مع آل فايد فى لندن ، يضاف إلى كل ذلك خطر الإرهاب الذى بات يهدد العالم أجمع دون تمييز بين الدول .

خلاصة القول أنه ينبغى تحليل كافة المخاطر السياسية والإقتصادية والثقافية قبل بدء الإستثمار فى أى دولة لوضع تقييم شامل لتلك العناصر بإستخدام المعايير والمؤشرات السابق شرحها فى هذا البحث سواء فى ذلك الأقطار النامية أو الدول الصناعية .

مجـــالات وأنشـطة المركـــز :

- تقـــديم استشــــارات فى مجال التنظيم والإدارة وتحليل السياسات .
- برامج التدريب وتنمية المهارات القيادية والتنمية البشرية .
- خـدمات تنظيم المؤتمرات والنـدوات والحلقات النقاشية .
- إعـداد وتخطيط الحمـلات الإنتخابيـة .
- بحوث الاتصالات والإعـلام والعـلاقات العامة .
- إعداد البحـوث التسـويقية والاقتصادية ودراسات الجـدوى .
- برنامـج التأهيل الدبلوماسى والقنصـلى .
- الخـــدمات الأكاديميـــة للدارســـين المصريين والعـرب .

نفخرُ أن من بين عملائنا :

- اتحاد الصناعات المصرية .
- البنك الأهلى المصرى .
- المجلس الأعلى للشباب والرياضة .
- شركة النساجون الشرقيون .
- شركات البترول العاملة بمصر .
- هيئة كهرباء مصر .
- البنك المصرى لتنمية الصادرات .
- بنك قناة السويس .
- شركة سيراميكا كليوباترا .

لا تقـــل ولكـــن افعـــل

لا تقــــل لا أعلــــم	بـــــل تعلــــــم !
لا تقل لا أعـــــرف	بـل جـــــرب !
لا تقـــل لا أستطيـــع	بـل حــــــــاول !

هذه السلسلة ... دليل صنع القرار

تفرض علينا المتغيرات العالمية والتطورات الجارية فـي شـتى جوانب حياتنا أن نأخذ العديد مـن القـرارات الروتينيـة والتكيفيـة والإبتكارية بشكل متلاحق يومياً . سواء كنـا أفـراداً أو جماعـة أو منظمة أو دولة حيث أننا جميعاً نقف فى مفترق الطرق مما يسـتلزم الإختيار الحر الواعى بين بدائل عديدة وهذا هو بالضبط جوهر القرار الرشيد .

كيف يتسنى لنا مواجهة المواقف الطارئة وإدارة الأزمات وتحليل مخاطر الاستثمار والتعامل فـي بورصـة الأوراق الماليـة وإدارة المشروعات الصغيرة وحل المشاكل وتحليل السياسـات والإتصـال الفعال وتحسـين مهارات التفاوض وتخطيـط الحمـلات الإنتخابيـة وقيادة الشباب وإدارة التغيير وتأهيل العمالة الذكية .

كيف نرتب الأولويات ونفرز الممكنات من المحتملات من بيـن المرغوبات . وكيف نفاضل بين البدائل ؟ وهذا يتطلب تفكيـك هـذا السؤال إلى .. من يفعل ؟ ماذا ؟ متى ؟ أين ؟ لماذا ؟

هذه التساؤلات هى موضوع سلسلة صنع القرار التى نضعها بين يدى القارىء بوصلة هادية له فى معترك الحياة .

مركز القرار للاستشارات

2.6

عل
ت